

ضفاف الأمان

المجتمع والدولة في تمكين الشباب من بناء أسرهم

زادكم ساحات
الجهل والباطل،
يرجى نشر ما تقرأ
من علم وحق، ولا
تصمت صوتك في
الحق

د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان



يقول الله تعالى في محكم كتابه الحكيم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (إلروم: 21)، ففي هذه الآية الكريمة، يتجلى المفهوم القرآني العميق للزواج كظاهرة وجودية تتجاوز كونها عقداً اجتماعياً أو ارتباطاً بيولوجياً.

فالزواج في جوهره **سكن** أي طمأنينة واستقرار نفسي وروحي، فهو حالة من التكامل الوجودي بين كائنين خلقا من نفس واحدة، ليشكلاً معاً وحدة قوامها التناغم والتكامل، بشكل يتجاوز البعد المادي ليشمل المودة والرحمة التي تتوج هذه العلاقة الإنسانية الفريدة التي تجسد التجلي الإلهي في التكامل البشري، وتعكس سر الثنائية في الوجود، مما يعكس تجاوز المفهوم القرآني للزواج للأبعاد الوظيفية والاجتماعية المألوفة، ليقدّم رؤية كونية عميقة تربط الزواج بغائية الوجود الإنساني وسعيه نحو الكمال والسكينة.

وفي ظلّ عالمنا المزدهم، تتسارع وتيرة التغيير وتتعدّد العلاقات الإنسانية، ويظلّ الزواج مؤسسة اجتماعية محورية تشكل الأساس لبناء المجتمعات واستقرارها، إلا أنّ ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري في العديد من المجتمعات يطرح تساؤلات عميقة حول مدى استعداد الشباب لتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية وفهمهم لجوهرها الحقيقي.

وهنا تكمن إشكالية العصر الحالي في تحوّل مفهوم الزواج عند كثير من الشباب من كونه التزاماً روحياً وأخلاقياً واجتماعياً عميقاً إلى مجرد مناسبة احتفالية عابرة، وهذا يعني أنّ هنالك قصوراً في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تهيئة الشباب وإعدادهم الإعداد المناسب لهذه المرحلة المصيرية في حياتهم وإدراكهم حقيقة كنهها التي تتجاوز كونها عقداً اجتماعياً، وحفلاً فارهاً وحسب.

فـالزواج ليس مجرد ارتباط قانونيٍّ وشرعيٍّ، بل هو اتحادٌ روحيٍّ وفكريٍّ ونفسيٍّ بين شخصين يقرران بناء حياة مشتركة، وتتجلّى فلسفته في كونه تجربة تتمحور حول التّكامل والنموّ المشترك، إذ يسعى الطرفان إلى تحقيق ذواتهما من خلال الشراكة والتضحية المتبادلة، فالزواج وحدة أخلاقيّة يتجاوز الفردان فيها ذاتيهما المنعزلة ليشكّلاً كياناً جديداً، وهذا المفهوم العميق للزواج قد غاب عن ذهن كثير من الشباب الذين أصبحوا يتعاملون مع الزواج كخيار استهلاكيٍّ أو كمحطة عابرة في حياتهم، دون إدراك عميق لأبعاده الوجودية والاجتماعية.

لذلك نرى أنّ مؤسسة الزواج في عصرنا الحالي تواجه جملة من التّحديات المعقّدة أهمّها؛ التّحوّلات الاقتصادية والاجتماعية، والثورة التكنولوجية، وتغيّر المفاهيم والقيم، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات وتوقّعات كلّ طرف، وتنامي النزعة الفردية على حساب الالتزامات الجماعية والاجتماعية، وغياب النماذج الواقعية الملهمّة للعلاقات الزوجية الناجحة، وغيرها من تحديّات تتطلّب إعادة التفكير في كيفية تهيئة الشباب للزواج وبناء فهم أعمق لمعناه ومتطلّباته، وهذا يعني ضرورة قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في هذا الجانب الحيويّ من حياة ونهضة المجتمعات.

فالأُسرة هي المدرسة الأولى للزواج والأكثر تأثيراً في تشكيل تصوّرات الأبناء عن الزواج، إذ يتعلّم الأبناء من خلال ملاحظة العلاقة بين الوالدين أنماط التواصل، وأساليب حلّ الخلافات، وطرق التعبير عن المشاعر، لذا هي أصدق جهة تقدّم نموذجاً صحياً للعلاقة الزوجيّة، وتسهم بشكل كبير في إعداد أبنائها لحياة زوجيّة مستقرّة، من خلال قيامها بفتح حوارات صريحة مع الأبناء حول معنى الزواج ومسؤوليّاته، وتقديم نموذج واقعيٍّ للتعامل مع التّحديّات الزوجيّة، والعمل على غرس قيم الاحترام المتبادل والمشاركة والتضحية، وتعزيز مفهوم النضج العاطفي والاستقلاليّة الشخصية.

ويمكن للمؤسسات التعليمية من المدرسة إلى الجامعة أن تلعب دوراً محورياً في تهيئة الشباب للزواج من خلال إدراج مادة فقه الزواج والطلاق ضمن المساقات الجامعية، وتطوير برامج للذكاء العاطفي والاجتماعي بهدف تنمية قدرات الطلبة على التواصل الفعال، وإدارة الخلافات، والتعاطف، وهي مهارات أساسية للنجاح في الحياة الزوجية، والعمل على إقامة ندوات وورش عمل تناقش قضايا حيوية مثل الكفاءة والتوافق بين الزوجين، والواجبات والحقوق المتبادلة، والجاهزية النفسية والمادية للزواج، وتوفير الإرشاد النفسي والاستشارات لمساعدة الشباب على استكشاف توقعاتهم وتصوراتهم عن الزواج وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

كما يمكن للمؤسسات الدينية أن تؤدي دوراً هاماً هي الأخرى، من خلال ترسيخ المفهوم العميق للزواج بكونه ميثاقاً غليظاً وسكناً روحياً واجتماعياً، إذ يمكن لهذه المؤسسات أن تساهم في تقديم الرؤية الدينية المتوازنة للزواج، رؤية تجمع بين الحقوق والواجبات، مع إبراز البعد الروحي والأخلاقي للعلاقة الزوجية، وتوضيح مفهوم القوامه والمسؤولية المشتركة، فضلاً عن تنظيم دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج تتناول الجوانب الفقهية والروحية للعلاقة الزوجية.

أما عن مؤسسات المجتمع المدني فهي تقوم بدور تكميلي هام، من خلال إطلاق مبادرات لتأهيل الشباب للزواج، وتقديم الاستشارات والإرشاد الأسري، وتنظيم الدورات التدريبية حول مهارات الحياة الزوجية، والعمل على توفير منصات للحوار المجتمعي حول قضايا الزواج والأسرة، بهدف تمكين الشباب المقبلين على الزواج وتوعيتهم.

هذا ويعتبر تمكين الشباب للزواج من أهم الإستراتيجيات لتحقيق استقرار أسري مستدام، فالزواج أبعد ما يكون عن كون المرء جاهزاً لحفل زفاف، وهذا من المفارقات المؤسفة في مجتمعاتنا المعاصرة، إذ يركز كثير من الشباب والشابات على الاستعداد لحفل الزفاف أكثر من الاستعداد للزواج ذاته، وهذا التوجه يعكس نظرة سطحية للزواج تختزله في مناسبة احتفالية عابرة، وتتجاهل جوهره كمشروع حياة مشتركة، فيأتي دور التمكين لتجهيزهم وتوعيتهم بفكرة الزواج لا الزفاف، وهذا التمكين يشمل جوانب متعددة تكفل جاهزية حقيقية لتأسيس أسرة سليمة، من مثل:

التمكين الاقتصادي والمادي، من خلال مواجهة التّحدّيات التي تواجه الشباب في إقدامهم على الزواج ، من خلال تبنيّ سياسات وطنية داعمة، كتييسير القروض الميسرة للزواج، وبرامج الإسكان الموجهة للشباب، والتخفيف من أعباء تكاليف الزواج، وترشيد ثقافة الزواج من خلال مواجهة المغالاة في المهور والتكاليف، وتشجيع حفلات الزفاف المبسطة، وتغيير النظرة المجتمعية تجاه مظاهر الترف والتفاخر، والتدريب على الإدارة المالية، وتعليم الشباب مهارات إدارة الميزانية، والتخطيط المالي طويل المدى، والادّخار، واتّخاذ القرارات المالية السليمة، والعمل على تبنيّ مشاريع ريادة الأعمال لتشجيع الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة، وتوفير التمويل والتدريب اللازمين لنجاحها.

إذ إنّ من أهمّ التّحدّيات التي تواجه الأزواج حديثي العهد بالزواج مديونية الزواج، التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار العلاقة واستمراريتها، وتتسبّب بخلافات زوجية متكررة إذ يعاني 41% من الأزواج المديونين من نزاعات مالية مقارنة بـ 25% للأزواج غير المديونين، وتؤدي لحدوث توتر نفسي واكتئاب، وعزلة اجتماعية، وتراجع جودة الحياة، فتهدّد بذلك الاستقرار الأسري، وتزيد من احتمالية وقوع الطلاق، ونتيجة ما سبق ذكره من أسباب تتعلق بالزواج وتكاليفه، فإنّ مديونية الزواج ليست مشكلة مالية فحسب، بل هي قضية اجتماعية ونفسية تهدّد كيان الأسرة، ومواجهتها تتطلب وعياً فردياً بالتخطيط المالي، ودعمًا مجتمعيًا عبر تشريعات تخفّف الأعباء، وتعزيزاً للشفافية بين الزوجين.

ومن المفارقات المؤسفة في مجتمعاتنا اليوم أنّ الأولويات قد انقلبت رأساً على عقب في معايير اختيار الشريك، فقد أصبح المال هو المعيار الأساسي على حساب الدين والخلق، ففي عهد الصحابة نجدهم قد سهّلوا الحلال فصار الحرام صعباً، أمّا في زماننا فقد عسرّ الناس الحلال فصار الحرام سهلاً!

فاليوم لو تقدّم شاب فقير مستقيم لخطبة فتاة سيرفض، ولو تقدّم شاب غني فاسق سيقبل!
وإذا اعترضت قالوا: "لا تقلق! سيهديه الله!"، فلماذا لا تقولون عن الفقير: "سيرزقه الله"؟ **أليس الهادي هو الرازق؟** أليس الذي يهدي من يشاء هو ذاته الذي يرزق من يشاء؟

يقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ (الطلاق: ٢-٣)، فلو كانوا حقاً يؤمنون بهذه الآية، لوثقوا كل الثقة بأنّ التقوى التي في الشاب المستقيم كفيلة بجلب الرزق!

ولكنّ هذا التناقض في المعايير يعكس خللاً عميقاً في فهم جوهر الزواج وحقيقة الكفاءة الشرعية، ويساهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية للشباب المقبل على الزواج، ممّا يدفعهم نحو الاستدانة المفرطة أو تأجيل الزواج إلى أجل غير مسمى.

وهناك التمكين النفسي والعاطفي، وهو من أهمّ مقوّمات الزواج الناجح، ويمكن تعزيزه من خلال تنفيذ برامج تنمية الذات، وعقد دورات للذكاء العاطفي وتنمية مهارات إدارة المشاعر، والتعبير عنها بطرق صحيّة، وفهم مشاعر الطرف الآخر، والتدريب على التّواصل الفعّال ومهارات الاستماع النشط، والتعبير عن الاحتياجات بوضوح، وإدارة الخلافات بطرق بناءة، وتوفير مجموعات الدعم النفسي للشباب للتعبير عن مخاوفهم وتساؤلاتهم حول الزواج، وتلقّي الدعم والمشورة من المختصين والأقران.

فضلاً عن التمكين الجسدي والصحي، إذ إنّ الصحة الجسدية تمثّل ركناً أساسياً في التهيئة للزواج، ويمكن الاهتمام بها من خلال برامج التثقيف الجنسيّ الصحيّ لتقديم الوعي الثقافي حول هذا الموضوع في إطار القيم الدينيّة والأخلاقيّة، وتوجيه الشّباب نحو الفحص الطبيّ قبل الزواج، وتنفيذ برامج الصحة العامة، وبرامج العناية بالصحة النفسيّة.

ناهيك عن التمكين المعرفي والثقافي، إذ إنّ الزّواج النّاجح يتطلّب قدراً كافياً من المعرفة والوعي، ويمكن تعزيزه من خلال حملات التوعية التي تستهدف تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الزواج، وتقديم صورة واقعية عن الحياة الزوجية بعيداً عن المثالية المفرطة أو السلبية المبالغ فيها، وتفعيل منصات إلكترونية تثقيفية تفاعليّة حول قضايا الزواج والأسرة، وإتاحة التواصل مع المختصين للإجابة عن استفسارات الشباب، وإنشاء مكتبات متخصصة للمراجع والمصادر المتنوعة حول الزواج والعلاقات الأسرية، وعقد دورات تأهيلية إلزاميّة للمقبلين على الزواج لمناقشة أبعاد الزواج بأكملها.

وهذا التّمكن على اختلاف أبعاده يعدّ بمثابة محاولة للمساهمة في جعل سنوات الزواج الأولى على أقلّ تقدير تمرّ بسلاسة وانسياب، لكون هذه المراحل حاسمة في تأسيس العلاقة الزوجية وترسيخ قواعدها، إذ إنّ الإحصائيات تشير إلى أنّ نسبة كبيرة من حالات الطلاق تحدث خلال السنوات الثلاث الأولى من الزواج، نتيجة وجود عدد من التحدّيات ومنها صعوبة التكيف مع الحياة المشتركة، واتّخاذ القرارات بشكل جماعي بعد حياة فرديّة طويلة، وظهور الاختلافات في العادات والتفضيلات والتوقعات

التي قد لا تكون واضحة قبل الزواج، وصعوبات في التوفيق بين توقّعات الأهل من الطرفين، والحفاظ على استقلالية الأسرة الجديدة، وما يصاحب الأدوار الجديدة كزوج أو زوجة من مسؤوليّات وتحديّات، وغياب الخبرة الكافية للتعامل مع الخلافات التي قد تظهر، واختلاف النظرة في توقيت الجاهزية للإنجاب وقرار تنفيذه، إذ إنّهُ من الضروريّ التأكيد على أهميّة التربيّث في الإنجاب حتّى ترسخ العلاقة الزوجيّة وتستقرّ.

وبعد،

فقد استوجب أن يُقوم تأسيس عائلة وإنجاب أطفال على قرار بنظرة شاملة تحوي الأبعاد الكاملة لعنصر الكفاءة والتوافق بين الزوجين، فيكون هناك توافق ديني وقيمي ليضمن اتفاقاً في التّصورات الأساسيّة عن الحياة والغاية منها، وفي أساليب التربية وترتيب الأولويات، وتوافق نفسيّ وعاطفيّ يساهم بتحقيق الإنسجام بين السّمات الشخصية والعاطفيّة والنضج النفسيّ لدى الطرفين، وتوافق اجتماعيّ وثقافيّ لتسهيل التفاهم والتّواصل بين الزوجين وتقليل احتمالات الصدام الثقافيّ، وتوافق عقليّ وفكريّ، لإثراء الحوار بين الزوجين وجعل العلاقة أكثر عمقاً وديمومة، فالزواج في جوهره تجربة إنسانيّة فريدة وعميقة تستحق الاستثمار في التهيئة لها والاستعداد الكافي لخوض غمارها.

